تقييم التطورات المناطقية
من قبل اورسام

ORSAM
Ortadoğu Stratejik Araştırmalar Merkezi
Center for Middle Eastern Strategic Studies
مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية

الرقم : ٢ – نيسان/ ابريل ٢٠١٤

الانتخابات العراقية ٢٠١٤..قراءة في الخارطة السياسية والتوقعات

د. ياسر عبد الحسين
مدير مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية – العراق

مقدمة

لم تعد عملية الانتخاب بشكل عام، عملية تخص الواقع المحلي للدولة ذاتها، بل تترك اثارها الواضحة على مجمل تفاعلات السياسة الاقليمية والمحلية، كيف لا، وخصوصا عندما تقع تلك الدول على محاور الازمات الراهنة في منطقة الشرق الاوسط ، تلك المنطقة التي تصح تسميتها بالرمال المتحركة، والتي لا تعرف القرار ولا الثبات في عالم يتسم بالمتغيرات.

وتعد الانتخابات البرلمانية العراقية ٢٠١٤ القادمة حدثاً مهماً، ليس فقط في العراق، ولكن في عموم المنطقة، كما تعكس هذه الانتخابات طبيعة التطور الذي تشهده العملية السياسية في عراق ما بعد الانسحاب الأمريكي، ومدى تغيير اتجاهات الناخب العراقي، وهل سيغير ذلك من خيوط اللعبة السياسية للقوى السياسية العراقية. وعند متابعة العملية السياسية في العراق منذ انتخابات البرلمان العراقي الاولى الى انتخابات مجالس المحافظات ٢٠٠٩ وحتى انتخابات ٢٠١٣ تكشف لنا عدد من الملامح الاساسية لتفصيلات العملية السياسية والانتخابية في العراق، لكن هذه الانتخابات ٢٠١٤ هي ثالث انتخابات تشريعية جرت، بالإضافة إلى استفتاء على الدستور جرى في عام ٢٠٠٥.

قراءة في الارقام والتاريخ

في ١٥ كانون الأول عام ٢٠٠٥ جرى الأقتراع الثالث في الأنتخابات بعد سقوط نظام صدام، بعد انتخاب الجمعية الوطنية التي انبثقت عنها الحكومة الانتقالية وبعد التصويت على الدستور الدائم في ١٥ تشرين الاول

سنة ٢٠٠٥ ، وجرى اختيار ٢٧٥ عضوا لمجلس النواب، وقد شكل المجلس الجديد اول حكومة شراكة وطنية تتولى السلطة لمدة أربع سنوات عوضا عن الحكومات المؤقتة، وقد خصص لكل محافظة عدد مقاعد يتناسب مع عدد السكان، ومنح ٤٥ مقعدا للاقليات وللمرأة العراقية حسب نسبة الـ ٢٥٪ التي اقرها الدستور، فيما شهدت انتخابات ٢٠٠٥ تنافس ٦٦٥٥ مرشحا منتظمين في ٣٠٧ كيانات سياسية و ١٩ ائتلافا، إلا أن التكتلات الرئيسية كانت : الائتلاف العراقي الموحد رقم القائمة (٥٥٥) وقد حقق ١٢٨ مقعدا، التحالف الكردستاني رقم القائمة (٧٣٠) وقد حقق ٥٣ مقعدا، القائمة العراقية الوطنية وجبهة التوافق رقم القائمة (٧٣١) وقد حصلت على ٤٤ مقعدا، و في ٧ آذار ٢٠١٠ جرت الانتخابات الثانية لمجلس النواب العراقي، وقد جاءت تلك الانتخابات بعد تأخر أكثر من شهرين عن موعدها المقرر بسبب تأخر اقرار قانون الانتخابات، والنقاش حول القائمة المغلقة والقائمة المفتوحة والدائرة الواحدة والدوائر المتعددة، ورغبة بعض الكتل في تأجيل الانتخابات، وكانت نسبة المشاركة في انتخابات ٢٠١٠ الى ٥٥٪ ، وقد تصدر ائتلاف القائمة العراقية نتائج الانتخابات وحقق ٩١ مقعدا ، يليه ائتلاف دولة القانون بـ ٨٩ مقعدا ، بينما فاز الائتلاف الوطني بـ ٦٩ مقعدا ، فيما حصد التحالف الكردستاني ٤٠ مقعدا ، وكانت حصة جبهة التوافق ٥ مقاعد .

لكن عند الحديث عن مجريات العملية الانتخابية لواقع المشهد العراقي لعام ٢٠١٤ ، فانه يبلغ عدد مرشحي الانتخابات العراقية ٩ آلاف و٤٠ مرشحا سيتنافسون على مقاعد مجلس النواب في الانتخابات التي ستجري في ٣٠ نيسان المقبل، أي بمعدل نحو ٢٨ مرشحا يتنافسون على كل مقعد في المجلس، ويزيد بذلك عدد المرشحين في هذه الانتخابات بنحو ٥٠ ٪ على عدد المرشحين في الانتخابات التي جرت عام ٢٠١٠ وهم ٦ آلاف و٢٨١ مرشحا، فضلا عن قوائم مرشحي انتخابات مجالس محافظات كردستان في شمال العراق والبالغ عددهم ٧١٣ مرشحا .

لذلك لو قمنا بأجراء مقارنة ومقاربة بين انتخابات نيسان مع انتخابات مجلس النواب لعام ٢٠١٠ فأننا نتلمس بعض الاختلافات المهمة والتي من الجدير الالتفات اليها. فمن هذة الاختلافات نلاحظ تزايد عدد الائتلافات و الكيانات المشاركة، ففي انتخابات ٢٠١٠ كان العدد الكلي للائتلافات والكيانات هو ٨٦ بواقع ١٢ ائتلاف و ٧٤ كيان بينما في الانتخابات المزمع اجراؤها في نيسان يوجد ١٠٧ ائتلاف و كيان سياسي بواقع ٣٥ ائتلاف و ٧٢ كيان، النقطة الثانية هي تزايد اعداد المرشحين. ففي انتخابات ٢٠١٠ تنافس حوالي ٧ الاف مرشح بينما الانتخابات الحالية سيتنافس فيها اكثر من ٩ الاف مرشح .. ان السبب في زيادة اعداد القوائم و المرشحين يرجع الى حالات الانشقاق وتفكك التحالفات الكبيرة وذلك تماشيا مع صيغة سانت – لايغو في احتساب الاصوات و توزيع المقاعد والتي تعطي فرصة اكبر للقوائم المتوسطة و الصغيرة على حساب القوائم الكبيرة، مما دفع الاخيرة الى النزول بتحالفات اصغر لضمان عدم خسارة اصواتها و اعطائها للقوائم و الكتل المتوسطة.

مراكز القوى الانتخابية

ربما تشكل الانتخابات التشريعية المقبلة في العراق الوسيلة الفعالة لتنفيذ التنمية الشاملة واعادة بناء النظام الاجتماعي في العراق واسس شكل الدولة، وترسيخ النظام السياسي العادل، والضامن لظهور قيم جديدة تحدد معنى الانتماء الى وطن موحد ارضا وشعبا، وبالتالي تعد البوابة للخلاص من الازمات المتكررة، اذا اخذت بنظر الاعتبار، خاصة وان الدولة العصرية العادلة تراهن على مبدأ الرفاه والاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الموارد، ولا يمكن لهذه القيم ان تظهر وتترسخ الا عندما تكون الديمقراطية ثقافة اجتماعية سائدة ومتحولة الى معايير قيمية في كافة الاوساط.

وللتاريخ فان الانتخابات النيابية والبرلمان في تاريخ العراق القديم ليست بالجديدة، كما اشار (صموئيل كرومر) في كتابه (هنا بدأ التاريخ

عملية الانتخاب بشكل عام، لا تخص الواقع المحلي للدولة فحسب، بل تترك اثارها الواضحة على مجمل تفاعلات السياسة الاقليمية والمحلية

). ان الديمقراطية تبدو للوهلة الاولى في الحضارة الاوربية، ولا يمكن ان نتصور ان اول جمعية تاسيسية في التاريخ كانت قد عقدت في سومر في الالف الثالث قبل الميلاد، وكانت تتالف من مجلسين : الاول مجلس الشيوخ ، والاخر مجلس الشعب من المحاربين، لكن بعد سقوط نظام صدام، يعيش العراق التجربة الانتخابية بشكل جديد، وبلا شك فالمحتّم ان تنعكس التحولات التي جرت ما بين انتخابات ٢٠٠٥ و٢٠١٠ على الانتخابات المقبلة، فقد ثبت ان الشعب العراقي ورغم حداثة عهده بالديمقراطية والانتخابات قادر على اتخاذ موقف واع تجاه الكتل السياسية، وتقديم مصالحه على اية اعتبارات خاصة بعد ان انتقل بوضوح من الاستقطاب السياسي الى معيار الاصلح الذي يفسر بالكفاءة والنزاهة والمهنية، لذلك فان الكتل الكبرى امام اختبار تأريخي، وهناك ثلاثة اطراف تقليدية مع حلفائها الصغار كانت تهيمن على العملية السياسية وتتقاسم السلطة في البرلمان والحكومة ، وطبقا للنظام الديمقراطي سعى كل طرف أنذاك لتحقيق حلم الاغلبية السياسية .

عند الحديث عن مجريات العملية الانتخابية لواقع المشهد العراقي لعام ٢٠١٤ . فان عدد مرشحي الانتخابات العراقية يبلغ ٩ آلاف و٤٠ مرشحا سيتنافسون على مقاعد مجلس النواب في الانتخابات التي ستجري في ٣٠ نيسان المقبل.

بعد اعادة تشكيل الائتلافات السياسية و حصول تغيرات في اشكال التحالفات التي تهيمن على المشهد السياسي الحالي، لو تناولنا الكتل و الائتلافات القائمة حاليا لوجدنا انها انشطرت الى عدة ائتلافات و اعادت تنظيم نفسها استعدادا للاستحقاق الانتخابي القادم، فالتحالف الوطني قد انشطر الى اربعة ائتلافات هي ائتلاف دولة القانون (والذي حافظ على هيكلة الحالي الذي يضم حزب الدعوة بجناحيه و المستقلين وكيانات سياسية اخرى ذات طابع عشائري وعلماني، الا ان ما يمكن ملاحظته هنا ان هذا الائتلاف استطاع سحب حليف تاريخي مهم للمجلس الاعلى وهو منظمة بدر والذي اصبح جزءا من ائتلاف دولة القانون منذ انتخابات مجالس المحافظات العام الماضي) , و ائتلاف المواطن (والذي يمثل ثقل المجلس الاعلى و توابعه مع التحاق بعض الحركات و الكيانات الصغيرة التي تشكلت مؤخرا) ، و ائتلاف الاحرار (و يمثل التيار الصدري و انصاره) ، وتحالف الاصلاح الوطني برئاسة الدكتور ابراهيم الجعفري الذي دخل منفردا في هذه الانتخابات، بعد ان شارك مع تحالف دولة القانون في انتخابات مجالس المحافظات .

اما القائمة العراقية فهي الاخرى قد انشطرت الى ثلاثة ائتلافات هي : متحدون للاصلاح (ويضم اسامة النجيفي ورافع العيساوي وجمال الكربولي بالاضافة الى مسميات وواجهات سياسية جديدة تشكلت مؤخرا وكلها تابعة للحزب الاسلامي) , و ائتلاف العربية (ويضم صالح المطلك و حليفه الجديد مشعان الجبوري الذي استبعد عن المشاركة مؤخرا، و كيانات و حركات اخرى ذات طابع قومي عربي) , و ائتلاف الوطنية (و يضم اياد علاوي و ما تبقى له من حلفاء داخل العراقية بالاضافة الى كتل و كيانات جديدة شكلها نواب و وزراء و ربما سيكون لها حضور قوى في المحافظات الغربية متفوقا على ائتلافي العربية و متحدون) .

هذه المرة ستشهد الانتخابات توحد التيارات والاحزاب المدنية والديمقراطية كالحزب الشيوعي و التيار الديمقراطي وحزب الشعب في تحالف مدني واحد في معظم المحافظات بعنوان (التحالف المدني الديمقراطي) الا ان التوقعات و الاستبيانات تشير الى حظوظ متواضعة جدا لهذا التحالف في الانتخابات المقبلة و ذلك بسبب المزاج الانتخابي للشارع العراقي الذي ما زال بعيدا جدا عن

تلك التيارات و قريبا جدا من الخطاب القومي و الديني و الذي سيكون حاضرا قويا في الانتخابات المقبلة على ضوء الازمة الحالية التي يشهدها البلد .

متغيرات الانتخابات البرلمانية الثالثة

هناك عدة اشكالات تواجه الانتخابات المقبلة في العراق، من ضمنها الاختلاف بين القوى السياسية بشأن القانون الانتخابي رغم تمريره ، ويبدو ان السبب في هذا الموقف كون القانون الجديد استخدم في انتخابات مجالس المحافظات وفي ظله اصيبت بعض الكتل بتراجع مخيف في اصواتها، فيما ربحت كتل أخرى، بينما الحقيقة تقول بأن جميع الكتل السياسية متساوية في الارباح والخسائر من هذا القانون، ولا يمكن لهذا القانون ان ينتصر للمهزومين او يهزم المنتصرين فهو مجرد آلية لتوزيع المقاعد، وكانت بعض القوى ترفض اعتماد طريقة سانت ليغو المعدلة، ويقول خبراء ان البرلمان الحالي مكون من ١٠ كتل برلمانية متحالفة ضمن ٣ تيارات رئيسية، وان هذا العدد الكبير ادى في الدورة السابقة الى تعقيد عمل البرلمان التشريعي والرقابي، وسوف يؤدي استخدام آلية سانت ليغو الى صعود حوالي ٢٠ كتلة الى البرلمان لأن القانون يسمح للكتل الصغيرة بالصعود، الامر الذي يمكن ان يؤدي الى مزيد من التعقيد في عمل البرلمان، اضافة الى وجود ثغرات قانونية في اقرار القانون منها ان القانون يلغي القانون السابق رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٥ لكنه في المتن يشير الى تعديله ، كما ان القانون يغفل تصويت العراقيين في الخارج ، الا ان اقرار القانون بسرعة وتجاوز هذه الملاحظات يشي بوجود رغبة قوى دولية كبيرة تريد حسم الموضوع.

الاشكالية الثانية تكمن في المخاوف من عزوف واعراض الجمهور عن المشاركة في الانتخابات القادمة وعدم حماسه لذلك بسبب الشعور بالاحباط تجاه العديد من الملفات التي تخص الجانب التشريعي والتنفيذي، في مجالات حيوية وملحة طيلة ١٠ سنوات اعقبت سقوط النظام السابق مثل : مواجهة الارهاب، مواجهة الفساد، مواجهة الفقر، البطالة،

عند الحديث عن مجريات العملية الانتخابية لواقع المشهد العراقي لعام ٢٠١٤ . فان عدد مرشحي الانتخابات العراقية يبلغ ٩ آلاف و٤٠ مرشحا سيتنافسون على مقاعد مجلس النواب في الانتخابات التي ستجري في ٣٠ نيسان المقبل.

أزمة الكهرباء، أزمة السكن، تدني مستوى الخدمات البلدية والخدمات الاساسية، تلكؤ التنمية والاعمار في البلاد بشكل عام ، مع وجود موازنة مالية اتحادية سنوية هائلة ومتصاعدة ، لكن ربما سيكون لدور المرجعية الدينية في النجف الاشرف موقف للحث على المشاركة، وقد سبق ان استثمرت العملية السياسية دعم المرجعية الدينية العليا للانتخابات واصدارها البيانات التي تحث الناس على المشاركة في التصويت في جميع الانتخابات السابقة.
ويعود عزوف الناخبين عن المشاركة الى تدني الوعي السياسي وضعف الثقافة الديمقراطية وحرص الناس على التمسك بأسهل الحلول وهو المقاطعة بينما يحمل النظام الديمقراطي آليات تصحيحه من داخله وافضل طريقة لاصلاح الوضع السيء هو المشاركة في الانتخابات لتجديد الدماء وازاحة والفاسدين.
أما حظوظ القوائم المتنافسة الرئيسة ، بخصوص ائتلاف دولة القانون ، ربما ما يميز هذا الائتلاف هو محافظته على كياناته الرئيسة و عدم حصول انسحابات او انشقاقات داخله بل على العكس استطاع ان يقوي وجوده و يدعمه بأنضمام بعض الاحزاب و الحركات التي كانت منضوية ضمن الائتلاف الوطني و متحالفة مع المجلس الاعلى و التيار الصدري في انتخابات مجلس النواب لعام ٢٠١٠ و اهم هذه الاحزاب و الحركات هي منظمة بدر الحليف التاريخي للمجلس الاعلى، مع ذلك ينظر البعض الى الولاية الاولى والثانية للمالكي على انها لم تقدم جديدا على مستوى الخدمات ، وان عدم حسم معركة الانبار سوف يؤثر على نتائج وحظوظ دولة القانون .
أما ائتلاف المواطن الذي يمثل المجلس الاعلى و توابعه العمود الفقري لهذا الائتلاف مع بعض الحركات و الاحزاب الصغيرة و ربما حظوظه ستكون اقل مقارنة بأئتلاف دولة القانون ، بسب بعض الشخصيات الموجودة داخل الائتلاف ، وكذلك ما قدمته الكتلة من

مستوى على مجالس المحافظات .
أما ائتلاف الاحرار الذي يمثل التيار الصدري و ايضا حظوظ هذا الائتلاف ستكون قليلة جدا بسبب سياسات التيار الصدري و المواقف السياسية التي اثرت على سمعته و شعبيته خصوصا في محافظات الوسط و الجنوب، وقد نزل بثلاث قوائم، وخصوصا تاثره الواضح بقرار زعيمه السيد مقتدى الصدر بالانسحاب من العمل السياسي، بعد قيام اعضاء كتلته بالتصويت لصالح امتيازات اعضاء مجلس النواب الحالي، أما متحدون للاصلاح فيمثل هذا الائتلاف حركات و قوى الاسلام السياسي السني و التي تمر حاليا بانتكاسة على عموم مستوى المنطقة العربية ، بالمقابل يواجه تحديات صعبة بسبب الاوضاع الامنية الصعبة التي تمر بها محافظة الانبار عموما و مدينة الفلوجة خصوصا منذ مطلع العام الحالي، مما قد يعني تراجعا كبيرا في نسبة المشاركة في الانتخابات في تلك المناطق فضلا عن تراجع كبير جدا في حظوظ متحدون وستكون هذة القائمة اكبر الخاسرين في الانتخابات المقبلة ، أما ائتلاف العربية، فانه يمثل التيار القومي العربي السني و الذي شهد في الفترة الاخيرة تراجعا كبيرا مما يعني ان حظوظ هذا الائتلاف ستكون متواضعة جدا، ائتلاف الوطنية و يمثل اياد علاوي و بعض الحلفاء من قوائم و كتل و الذين انضموا الي مؤخرا و ربما سيكون وضع هذا الائتلاف افضل مقارنة بأئتلافي العربية و المتحدون خصوصا في المحافظات الغربية من العراق ، ويتوقع تراجع كبير في شعبيته بسبب تخبط اياد علاوي في القيادة ، وانشقاق عدد كبير من قيادات القائمة في مجلس النواب الحالي .

التأثير الخارجي للانتخابات العراقية

ان الانتخابات العراقية المقبلة في أواخر نيسان ٢٠١٤ سيكون لها تاثير كبير على المشهد السياسي العراقي، لعدة أعتبارات منها ما يخص الداخل العراقي ، باعتبار ان هناك ثمة تحديات داخلية تمر بها الساحة العراقية ، ومنها المعركة ضد الارهاب في الانبار، والعلاقة بين الحكومة المركزية في بغداد والحكومة المحلية في شمال العراق ، وموضوعات تخص العلاقة بين الحكومة التنفيذية والسلطة التشريعية (البرلمان) ، كل ذلك سيكون له الاثر الكبير في طبيعة وشكل الحكومة العراقية القادمة .

ويبقى الحدث السياسي في عصر العولمة لم يعد يقتصر على داخل حدود الدول ذاتها ، بل يمتد بشكل لما خارجها ،فضلا عن موقع العراق الاستراتيجي في المنطقة واهميته ، فلقد اصبح العراق من أكثر دول العالم تأثرا بالتحولات الاقليمية والدولية التي تجري من حوله كأحد نتائج تشتته السياسي ، ومعروف ان الدول التي تمتلك الحد الادنى من القوة والحضور الاقليمي والدولي لا يمكنها عزل نفسها عن متغيرات محيطها ، الا انها غالبا ما تحقق توازنا بين التأثير بالاحداث والتأثر بها لكي تبقى واقفة على قدميها ، والعراق تنطبق عليه هذه القاعدة ومشكلته الحالية تتلخص بكونه يلعب دائما دور المتأثر بالاحداث الخارجية لكي تترجم في داخله الى انفراجات او كوارث، لذلك يعد اول المتضررين من الازمة في سوريا، واول المتضررين من أزمة الملف النووي الايراني، و اول المتضررين من توتر العلاقة بين اميركا والسعودية، واول المتضررين من كفاح تركيا ضد منظمة PKK الإرهابية، او من انفجار سيارة في بيروت بالضاحية .

وفي اطار تأثره بما يدور حوله يهتم العراق بتحولات شهدتها الاشهر الاخيرة من سنة ٢٠١٣ ابرزها حدوث تحول ميداني وسياسي مهم في الازمة

بعد اعادة تشكيل الائتلافات السياسية و حصول تغيرات في اشكال التحالفات التي تهيمن على المشهد السياسي الحالي، لو تناولنا الكتل والائتلافات القائمة حاليا لوجدنا انها انشطرت الى عدة ائتلافات واعادت تنظيم نفسها استعدادا للاستحقاق الانتخابي القادم

السورية لصالح النظام ، وثانيها وضع أزمة الملف النووي الايراني على طريق الحل بشكل اكثر جدية من ذي قبل، وثالثها وهو كالحصيلة الحتمية لهذه التحولات سعي الولايات المتحدة الى تغيير تحالفاتها وتبديل احصنتها في المنطقة بالشكل الذي ينسجم مع رؤيتها الجديدة في حماية مصالحها في الشرق الأوسط ، وحصول الحوار الايراني – الامريكي ، وتفاهمات تركيا مع حزب العمال ربما ستؤثر بشكل او اخر على طبيعة الخارطة السياسية العراقية المقبلة .

من الممكن أن تمثل الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٤ نقطة تحول في تاريخ العراق، حيث أنها قد تفضي إلى تغيير حقيقي باعتبارها فرصة لالتقاط الأنفاس للعملية السياسية أو أن تضع حداً للاحتراب السياسي .

ويبقى تاثير ما يحصل في الانبار على الساحة العراقية ، فان المعركة لم تحسم بعد من الناحية العسكرية ضد تنظيمات ما يسمى الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) الارهابية ، وكما ان الوضع الحالي في الانبار ربما يتجه نحو الاستقرار بعد سيطرة الجيش العراقي على اكثر مناطق الانبار وخصوصا المناطق الحدودية القريبة من سوريا ، ولكن هناك بقاء لبعض المناطق ، ولم يحسم الحل العسكري بعد تلك المعركة ، وحسب اهل الانبار، هناك ثمة مناطق آمنة واخرى صغيرة لا تزال ، وهذا ربما سيؤثر على الانتخابات هناك تحديدا ، كما ظهر انقسام واضح داخل العشائر وبعض القوى السياسية في الانبار ، حيث أن المتغيرات السريعة القادمة قد تفتح الابواب على كل الاحتمالات من تاجيل الانتخابات بسبب الظروف الامنية. ففي انتخابات مجالس المحافظات السابقة تم تاجيل الانتخابات في الانبار والموصل، ولكن في انتخابات مجلس النواب من الصعب تاجيل الانتخابات في محافظة دون اخرى، رغم الحديث الحكومي عن تسهيل اجراءات حصول المواطنين في الانبار على البطاقة الانتخابية، وغير ذلك من الاحتمالات .

بالمقابل لا يوجد أمام الولايات المتحدة سوى القليل لكي تقدمه في هذا الشأن، ومع ذلك، تمتلك واشنطن القدرة للعب دور هام ليس من خلال نشر تقديم مساعدات عسكرية ولكن من خلال التزامها بالمبادئ الموضحة في اتفاقية الاطار الاستراتيجي والتي من بينها: الحفاظ على الوحدة العراقية والاستقلال ومكافحة الإرهاب والدفاع عن الديمقراطية والحفاظ على الاستقرار في العراق إلى جانب الحفاظ على تدفق النفط، وكما أعلنتها إدارة أوباما بوضوح فإن الولايات المتحدة ليس من مصلحتها التدخل في الشؤون السياسية الداخلية، ومع ذلك فإن الولايات المتحدة يمكنها أن تلعب دوراً هاماً يلتزم بأهداف الاتفاقية الإستراتيجية ، لكن مع ذلك ثمة اجراءات بيروقراطية تعرقل الدعم الامريكي للعراق من الناحية الامنية، ورغم مطالبات الحكومة العراقية بطائرات الاف ١٦ ، لم يتم سوى الاتفاق على تأجير ١٢ طائرة فقط ، واعتقد ثمة لوبي جمهوري في الولايات المتحدة الامريكية ،واخر لوبي خليجي (سعودي) يحاول الاصرار على ظهور اوباما كمخطأ في عملية الانسحاب من العراق ، والتاثير لم يقتصر على الجانب الامريكي، بل ان هناك محاولات حثيثة على عدم اتمام الاتفاقات الاخرى في تسليح الجيش العراقي مثل الصفقة الروسية وغيرها.

داخليا لاشك ان هناك احباطا مما يحصل من ازمة سياسية وتداعياتها الامنية على المشهد العراقي ، لذلك سوف يتوزع الناخبون العراقيون في انتخابات (٢٠١٤)على أربعة مواقف ، الاولى وهو جمهور كبير ناقم من الارهاب ويتفاعل مع الحكومة الحالية ، وهم كثرة من الجمهور الشيعي، ومع دعم بعض العشائر السنية التي تقاتل

الارهاب ايضا، والثاني: المنتمون الى القوى المدنية والمتعاطفون معها ، وربما سيقدم لهم القانون الجديد فسحة امل بالمشاركة التشريعية، ولا سيما كون القانون (سانت ليغو المعدل ٦،١) مع الكتل المتوسطة الكبيرة ، الثالث : المنتمون الى القوى الدينية (غير الساندة للحكومة) ، وهولاء ناخبوهم تقليديون، وقد تعرضت شعبيتهم الى أهتزازات عميقة بسب مواقفهم الأخيرة من قضية الانبار ، وكذلك ما يحصل لتيار الاسلام السياسي في عموم الدول العربية من تحديات تشكل اثرها الواضح بذلك الاتجاه ، و الرابع : الجماهير الموزعة بين العازفين عن المشاركة في الانتخابات ، والمترددين، والمنتظرين ظهور بديل وطني جديد .

لذلك من الممكن أن تمثل الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٤ نقطة تحول في تاريخ العراق، حيث أنها قد تفضي إلى تغيير حقيقي باعتبارها فرصة لالتقاط الأنفاس للعملية السياسية أو أن تضع حداً للاحتراب السياسي .

ان اورسام مؤسسة ابحاث ودراسات محايدة تنفذ فعالياتها في ما يخص الشرق الأوسط. وتهدف اورسام الى تنويع مصادر معلوماتها حول الشرق الأوسط. والى نقل افكار ورؤى الخبراء في المنطقة الى الأوساط الأكاديمية والسياسية التركية مباشرة. واتساقا مع هذه الأهداف. فان اورسام تقوم بتسهيل أمر استضافة رجال الدولة والأكاديميين وخبراء الاستراتيجية والصحفيين ورجال الأعمال ومثلي منظمات المجتمع المدني في بلدان الشرق الأوسط في تركيا. مستهدفة في ذلك تقوية مصادر معلوماتها ونشر ما تتوصل اليه سواء في تركيا او في الاوساط الدولية. وتحتوي سلة معلومات ونشريات اورسام على نشر الكتب والتقارير والنشريات والملاحظات السياسية والمحاضرات ومحاضر الاجتماعات العلمية. اضافة الى اصدارها مجلتين بإسم «تحليلات الشرق الأورسط « و « دراسات الشرق الاوسط».

ORSAM

مركز الشرق الأوسط للدراسات الأستراتيجية (اورسام)
زقاق سليمان نظيف، الرقم ١٢ – ب / جانقايا – انقرة
هاتف : ٤٣٠٢٦٠٩ (٣١٢) ٠ – فاكس : ٤٣٠٣٩٤٨ (٣١٢) ٠